الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث

(توماس هوبز، جون لوك، امانويل كانط، فريدريك هيغل)

State and Civil Society in Classical Political Thought

(Thomas Hobbes, John Locke, Emmanuel Kant, Friedrich Hegel)

حسان حمون

جامعة القاضي عياض، مراكش المغرب

hammoun272@gmail.com

تاريخ الإرسال : 2021/06/26 ؛ **تاريخ القبول** : 2021/07/18

. ملخص:

تعالج هذه الدراسة العلاقة الاشكالية بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الكلاسيكي من خلال تحليل مواقف بعض المفكرين الذين نظروا لهذه العلاقة مع ابراز تقاطعاتها، في هذا الاطار اشتغلت الدراسة على ثلاثة نماذج عبر مراحل تاريخية مختلفة بدء من القرن 17م مع توماس هوبز وجون لوك حيث برزت الدولة ككيان اصطناعي أسسه التعاقد الاجتماعي المفترض بين السلطة والأفراد يشرع التنازل عن الحقوق الطبيعية مقابل السلم والامن وتامين الخيرات وتحقيق المصالح الجماعية، ثم مرحلة القرن 18م من خلال أفكار امانويل كانط الذي ربط بين الدولة والمسألة الاخلاقية والاستخدام المنير للعقل من لدن الأفراد في المجال العمومي وهو ما يسمح بنشوء دولة الحق والقانون والتي تقوم على نظام تمثيلي برلماني، وفي الأخير مرحلة القرن 19م عند الحديث عن موقف فريدريك هيغل الذي أعطى مساحة واسعة للمجتمع المدني في تبير شؤون الأفراد لكونه ممثلا للمؤسسات السياسية عكس الدولة التي تظل مجرد فكرة عقلية موضوعية تتحقق من مضامينها من خلال المجتمع المدني باعتباره مؤسسة وسيطة بين الأسرة والدولة نفسها.

الكلمات المفتاحية: الدولة، المجتمع المدني، توماس هابز، جون لوك، امانويل كانط، فريدريك هيغل.

Abstract

This study aims at scrutinising the problematic relationship between state and civil society in classical political thought, by analyzing the ideas of some thinkers who have presented the theories on this relationship, and displaying its intersections. In this context, the study worked on three models through different historical periods.

Thomas Hobbes and John Locke In the 17th century, defined civil society as authority over men who initially met through a contractual social arrangement, This social contract enables men to transfer their natural powers into the political powers of the civil society for peace, security and the realization of collective interests.

In the 18th century, Emmanuel Kant linked the state to the enlightening use of the reason by individuals in the public sphere, which allows the emergence of a state of right and law, which is based on a representative parliamentary system.

In the 19th century, According to G, W, Friedrich Hegel, The state as the actuality of the substantial will, is that which is-and-of-itself rational and As the highest epitome of freedom, it submerged civil society and made it subservient to its ends, this incorporation of civil society did not, however, reduce its salience as an intermediate sphere between the household and the state.

key words : State, civil society, Thomas Hobbes, John Locke, Emmanuel Kant, Friedrich Hegel,

. مقدمة

إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي وليدة الفكر السياسي الحديث، بحيث شكلت النظرية التعاقدية أول محاولة تأملية في مفهوم الدولة توخت تفكيك عناصره والكشف عن أصوله، فقد جاءت في سياق النقد الذي وجه لحالة المجتمع الإنجليزي في القرن السابع عشر عصر الحروب والصراعات الدينية، لقد ظهرت حركة دينية منشقة عن

الكنيسة الأنغليكانية في انجلترا رفضت بشدة رئاسة الملك هنري الثامن للكنيسة المسيحية داعية إلى عملية تطهيرية جوهرية وعدم الالتزام أو إتباع القوانين الصادرة عن السلطة الرسمية، وطالبت بالتمسك بالفضيلة لذلك سميت بالحركة "الطهرية" وانتشرت «بشكل خاص لدى برجوازية المدن وصغار النبلاء في الريف أي لدى الطبقات التي ينتمي إليها النواب في مجلس العموم (البرلمان) وكانت قوة دينية اتجهت لتصبح قوة سياسية معارضة للملكية »، (**شوفالييه، 1985، ص 319**) شكل النزاع بين الملك والبرلمان حول السلطة عنوان المرحلة وساهم في تأجيج نيران الحرب الأهلية، وقد وقفت الكنيسة إلى جانب الملكية في مواجهة أعدائها من البرلمانيين وأيضا منتسبي الحركة الطهرية، وكان الملك جاك الأول قد رفض ما بين 1614م و1621م دعوة البرلمان للاجتماع، وظل متمسكا حتى وفاته سنة 1625م بفكرة "الحق الإلهي للملوك"[•] والتي تشرع الحكم المطلق، «وسار ابنه شارل الأول على نفس النهج وضرب بالقرارات البرلمانية عرض الحائط، وفرض الضرائب فكانت ثورة البرلمان ضد الطغيان الملكي بزعامة "أوليفر كرومويل" انتهت بإعدام شارل الأول سنة 1649م وكان هذا الحادث بداية النهاية لنظرية التفويض الإلهي».

(بدوي، 1965، ص 258)

لذلك كانت الدعوة إلى تجاوز هذه الوضعية وهدم الأساس النظري الذي تقوم عليه فكرة التفويض الإلهي، وتأسيس المجتمع المدني بوضع القوانين وتشكيل الدولة المستندة على فكرة الحق المقيد بالقانون، أي المجتمع المنظم وفق القواعد الثابتة التي يمليها العقل السليم ويستقر عليها الضمير البشري والكيان الاجتماعي.

سنتطرق في هذه الفقرات التالية لأهم الأفكار السياسية التي بلورها فلاسفة الفكر السياسي الحديث، سواء في القرن 17م من خلال اسهامات توماس هوبز وجون لوك، أو في القرن 18م باستحضار آراء امانويل كانط ثم في القرن 19م عبر الغوص في انتاج فريدريك هيغل، وهي الأفكار التي ساهمت في صياغة نظرياتهم في الحكم وقامت ببلورة مفهوم الدولة وتأسيس علاقة جديدة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني.

- ما أهم ملامح النظرية السياسية التعاقدية الحديثة لدى هؤلاء المفكرين؟
- كيف تأسست اشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لديهم؟
- ما أوجه التلاقي والتقاطع بين تصوراتهم النظرية؟

أولا: توماس هوبز ومبدأ السيادة المطلقة للدولة

يعتبر **"توماس هوبز"** أول فيلسوف في تاريخ الفكر السياسي يبادر إلى التفكير في مشكلات عصره السياسية والاجتماعية بروح نقدية جديدة لم تكن مألوفة قبله، وهي الروح التي مكنته من استشراق المستقبل وتوقع أحداثه واستشعار وجهته، فنظريته السياسية تنبض بجميع أهواء وهموم عصره، فقد نشر كتابه "في المواطن" قبل أوانه (سنة 1944م) لما سيتضمنه من مخاوف وتنبؤات عرفت طريقها إلى التحقق فيما بعد، حيث نجده في مقدمة كتابه يقول: «بدأ النقاش يجري على قدم وساق في إنجلترا وبكثير من الحرارة حول حق الإمبراطورية وواجب الرعايا، وقد كان ابتداء

[•]- تبلورت هذه النظرية نهاية ق. 16م وبداية ق. 17م، تؤكد على الحق المطلق للملك في الحكم دون اعتراض من أحد لأنه يستمد سلطاته من الله مباشرة، فهو مفوض من السماء ليطبق تعاليم الدين على الأرض، وقد نشأت في ظل الحروب الأهلية كوسيلة لمواجهة النظرية التي تدافع عن حق الشعب في المقاومة والمعارضة، أبرز روادها المفكر الإنجليزي روبرت فيلمر.

ذلك قبل بضع سنين من اشتعال نار الحرب الأهلية، وكان بمثابة نذير شؤم بالكوارث التي راحت تتوعد وطني وبالفواجع التي انقضت عليه، ولما كنت أتوقع اشتغال هذه الفتنة سارعت أنجز هذا القسم الأخير وأسبقه على القسمين الباقيين وإن لم أطلع عليه – قبل تسع سنين خلت – سوى عدد قليل من الأشخاص النبهاء». (بريهيه، 1987، صفحة 180)

ولد "**توماس هوبز**" بمدينة ويسبورت بإنجلترا سنة 1588م، تابع دراسته بجامعة أكسفورد، ثم سافر إلى فرنسا سنة 1640م بعد أن رأى الصراع يشتد بشكل خطير بين الملك والبرلمان مع النقاشات التي لا تنتهي حول سلطات الملك وحقوق الفرد وتفسير النصوص الدينية للتوراة من لدن الكنيسة، وفي عام 1642م نشر كتاب "في المواطن" وهو العام الذي اندلعت فيه الحرب الأهلية التي توقعها، وعند بلوغه 63 من العمر عاد إلى إنجلترا التي أصبحت جمهورية حيث نشر كتابه الهام Leviathan (التنين) الذي ألفه في فرنسا بعد كتاب "في المواطن" وهو يتضمن الشكل النهائي لفلسفته السياسية. (**شوفالييه، 1985، ص 323**)

عرف "**هوبز**"بكونه واحدا من أبرز رواد الفكر السياسي في أوروبا خلال ق 17م، ومن المهتمين بالإصلاح السياسي الذي يهدف إلى إخراج أوروبا وإنجلترا بالخصوص من دوامة الحرب الأهلية والصراع الديني، وقد أهتم إلى جانب القضايا السياسية بمشكلات أخرى تهم قضايا الأخلاق والتاريخ والهندسة والطبيعيات.

في المجال السياسي الذي يهمنا هنا قامت نظريته على فكرة "العقد الإجتماعي"، وقد بلور هذه الفكرة في معرض انشغاله بالبحث عن كيفية نشوء المجتمعات السياسية وطرح البديل السياسي والاجتماعي لنظرية الحق الإلهي وإعادة النظر في الأساس الديني الذي تقوم عليه هذه النظرية مع تعويضه بأساس آخر هو الأساس العقلاني.

يقوم تصور **هوبز** على فرضية "حالة الطبيعة" وهي حالة مفترضة صاغها هوبز وغيره من فلاسفة الحق الطبيعي من أجل فهم وتحليل الحالة الاجتماعية أو الحالة المدنية؛ وتدل "حالة الطبيعة" عند هوبز على الوضعية التي كان يعيشها الإنسان قبل بداية تشكل المجتمع بأنظمته السياسية والاجتماعية، وهي «حالة "حرب الكل ضد الكل"، وهي حالة يحتكم فيها كل واحد إلى ما يمليه عليه عقله، لأنه لا وجود لما يمنعه من استخدام كل ما يستعين به للحفاظ على حياته ضد الأعداء، فيرتب عن هذه الحالة أن لكل إنسان الحق في كل شيء، بل إن له الحق على جسم إنسان آخر».**(Hobbes, 1971, p. 120)**

تشكل حالة الطبيعة الحالة الفطرية حيث يتصرف فيها الإنسان تبعا لفطرته وغرائزه، ويترتب عن هذا أن ما يقوم به يدخل في نطاق حقه الطبيعي، فطالما أن الطبيعة منحته قدرات فطرية ودوافع غريزية فإنه بمقدوره العيش حسب نزوعه الطبيعي ملبيا حاجاته الشخصية كيفما شاء، فحالة الطبيعة هي الوضعية التي لا توجد فيها قوانين أو ضوابط ويكون فيها الإنسان حرا طليقا، الحرية المطلقة والأنانية الفردية هي الصفات الملازمة "لمجتمع الطبيعة" عند هوبز، «وذلك نظرا لعدم وجود قوة قهرية توقف الكل عند حدهم، وتلهمهم الشعور بخوف مفيد»، (**شوفالييه، 1985، ص 326**) وحالة كهذه تغيب فيها الحضارة فلا وجود لصناعة، ملاحة، زراعة، بناء، فن أو آداب، وتتميز حياة الإنسان فيها «بالعزلة والكد والتعب، وتكون شبه حيوانية وقصيرة»، (**شوفالييه، 1985، ص326**) فلا أحد قادر على المحافظة على حياته مهما كانت قوته، فهاجس الخوف يبقى مسيطرا على الكل، لا أحد يكفل لنفسه مهما بلغ من القوة

والحكمة أن يحيا المدة التي تسمح بها الطبيعة للبشر عادة، وفي سياق وصفه للحالة قبل الاجتماعية يتحدث هوبز عن مبدأين اعتبر أنهما موجودان في الطبيعة البشرية هما الرغبة والعقل، هكذا يربط الصراع والشقاق في الأفراد بالمبدأ الأول في حين يجعل من الثاني أداة لاهتداء الناس إلى التفكير في معاكسة عدوانيتهم الفطرية والخروج من وضعية الصراع والتنافس نحو وضعية جديدة آمنة مع المحافظة على الذات كقاعدة عامة وليدة الحالة الطبيعية؛ والانتقال من حالة الوحشية والعزلة إلى حالة المدنية والحضارة والاجتماع إنما يتوقف على قوة العقل التنظيمية، وهذا الانتقال يتم وفقا لقوانين الطبيعة وقوانين الطبيعة هي الأسس التي يتم وفقا لها بناء المجتمع بناء عقليا في نظر هوبز «إن هذه القوانين ليست أوامر، وإنما هي تعليمات وقواعد عامة للأخلاقيات التي يكتشفها العقل من أجل منع البشر من التصرف بشكل مغاير لمصلحتهم، إنها من جهة أخرى معاكسة لعدد هام من شهواتهم الطبيعية التي تدفعهم للغرور والانتقام».

(شوفالييه، 1985، ص326)

إن البحث في الوضع قبل الاجتماعي للبشر هو ما سمح لهوبز بفهم دواعي نشوء المجتمع المدني، ويبقى أن نشير أن خصائص هذا المجتمع نابعة من الوضع البدائي مادام أن العقل الذي أسس للوضع الجديد قائم على الدافع الطبيعي المتمثل في المحافظة على الذات؛ غاية المجتمع المدني عند هوبز هي تحقيق الأمن والسلم الغائبان تماما في الحالة الأولى، ودور العقل كملكة طبيعية هو تشكيل قاعدة "طبيعية يمتثل لها الأفراد بحيث تضمن لهم حقوقهم الطبيعية شريطة ترك كل الأسباب الكامنة وراء الشرور والحروب؛ وعليه يلجأ هوبز لتوضيح هذه القاعدة الجديدة إلى التمييز بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، والانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية هو في ذاته انتقال من التصرف حسب منطق الحق الطبيعي إلى التصرف حسب ما يمليه القانون الطبيعي، وفي خضم هذا الانتقال يتنازل الإنسان عن حريته المطلقة وأنانيته الكلية ليخضع لضرورات القاعدة القانونية، هذا هو شرط السلم والأمن في نظر هوبز «علينا التمييز بين الحق والقانون، رغم أن الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع لم يميزوا بينهما، فالحق يكمن في حرية القيام بالفعل أو الامتناع عنه في حين أن القانون يقرر أحدهما ويلزمنا به بحيث يختلف القانون عن الحق كما يختلف الإلزام عن الحرية ويمثلان طرفي نقيض».**(Hobbes, 1971, p. 120)**

يتأسس القانون الطبيعي على العقل وينكشف به، وفي الوضع الطبيعي تكون القوانين ملزمة داخليا أما في حالة المجتمع السياسي المنظم الذي يصوغها على شكل قوانين مدنية تصبح ذات إلزام خارجي، يترتب عن هذا أن الحرية المدنية تتنافى مع الحرية الطبيعية، فإذا كانت هذه الأخيرة هي التصرف المطلق دون قيود أو تنازل فإن «الحرية المدنية هي أن تقبل عندما يقبل الآخرون أيضا، التخلي عن حق التصرف في كل شيء بما يسمح بالسلم وبالحفاظ على الذات وأن نكتفي بنفس القدر من الحرية التي يكتفي به الآخرون ».(Hobbes, 1971, p. 120)

ينشأ المجتمع المدني في منظور توماس هوبز عندما يقرر الأفراد الخروج من حالة الطبيعة المتوحشة حيث الأنانية والغريزة والقوة هي السائدة، إلى حالة التحضر والمدنية بدافع العقل والخوف من الهلاك، إن تحقيق السلم والأمن رهين بقيام سلطة سياسية قوية لها لوحدها الحق المطلق في الفعل واتخاذ القرارات المنظمة للمجتمع وهو الحق الوحيد الذي تنازل عليه الأفراد لصالح هذه السلطة وفوضوا لها أمر تنظيم شؤونهم وتوفير حاجياتهم والحفاظ على حقوقهم الطبيعية، إنها بمثابة الإنسان المصطنع الذي صنعه الأفراد وأوكلوا له مهمة الحفاظ على حياتهم وعلى ممتلكاتهم، هذا الإنسان

المصطنع الذي هو في نفس الوقت مجموع الإرادات الجزئية الخاصة بالأفراد يمتلك القوة الأعلى المشكلة من قواهم الفردية والقدرة الأشد المركبة من قدراتهم الذاتية، إنه "اللوفيتان" أو الكومنولت بتعبير هوبز (اللوفيتان وحش بحري يمتاز بالقوة الهائلة)؛ وقد اتخذ أحد أهم كتب هوبز الاسم نفسه كعنوان وهو كتاب يتضمن مجمل نظريته السياسية حول الدولة والمجتمع، ويمنح هوبز هذا اللوفيتان أو التنين السيادة الكاملة على المجتمع والسلطة المطلقة في الحكم و يعتبرهما ضروريتان «من أجل سلام الأفراد في الداخل والدفاع المشترك عنهم في الخارج ضد الأعداء، إن الرعب الذي توحي به قوته تسمح له بأن ينظم قوى الجميع من أجل خير الجميع».(Hobbes, 1971, p. 123)

المجتمع المدني في نظرية العقد الاجتماعي لهوبز مجتمع سياسي تعاقدي منظم، فإذا كان مجتمع ما قبل العقد خال تماما من أي شكل من أشكال التنظيم فإن مجتمع ما بعد العقد يقوم على أساس الاتفاق بغية تنظيم وتأطير الشأن العام، والجهاز المكلف بهذا التأطير هو الدولة أو اللوفيتان الذي يحافظ على الحقوق الطبيعية السابقة بصيغة قانونية جديدة، يقوم المجتمع المدني أو المجتمع السياسي على مبدأ التعاقد فهو جوهر الاجتماع السياسي حيث تتوحد كل الإرادات الفردية في إرادة عامة مشتركة موحدة تعبر عن إرادة كل فرد «إن وحدة المجتمع المدني تنتج فقط عن حلول الإرادة الواحدة للسيد، ممثل "اللوفيتان" أو الدولة محل تعدد الإرادات الفردية المتناقضة إفتراضيا، إن كل ذوبان هو أمر مستبعد، وهكذا إذن يبقى الفرد سليما في الوقت الذي تتأسس فيه السلطة ومعها قوة فريدة».

(شوفالييه، 1985، ص329)

يؤكد هوبز على نوع من الحرية الفردية التي تبقى لدى الفرد رغم تنازله عن بعض حقوقه الطبيعية لصالح الدولة، فالحرية الفردية لا تعني أولوية الفرد على الدولة أو استقلالية إرادته عن الإرادة العليا، بل يمنح "للكومنولت" كل السيادة وكامل السلطة وهي غير قابلة للتجزئة، فالمجتمع المدني ليس حيزا مستقلا عن الدولة ولا يشكل تنظيما سياسيا مقابلا لها، بل هو جزء منها منصهر في كيانها خاضع لسيادتها، فالاستقرار والسلم يستوجب في نظر هوبز سيدا قويا له الحق المطلق في وضع القوانين وإرغام الناس على الخضوع لها بعد أن قبلوا طواعية بذلك، والسيد أو الحاكم صاحب الإرادة العليا لا يحضر كطرف في العقد المبرم بين الأفراد، لذلك ليس ملزما تجاههم بأي واجب أو تنازل، فهو شخص مصطنع بمعنى أنه نتاج اختيار الأفراد له والذين منحوه كل السلطة في التصرف، والشرط الوحيد الملزم به – خارج إطار العقد – هو ضمان السلم والأمن والحفاظ على الحقوق الطبيعية، « عندما نحيا خارج المجتمع المدني، تسيطر علينا الأهواء وتصبح الحرب أبدية والفقر دائم والخوف لا يفارقنا والوحدانية تعذبنا والشقاء يرهقنا والوحشية والجهل والخشونة تجردنا من كل نعيم للحياة، لكن عندما نحيا في ظل نظام الدولة فإن العقل يمارس سلطته والسلم يعود إلى العالم والأمن يتحقق»،**(Hobbes, 1982, p. 195)** ، رئيس الدولة إذن وهو ممثل السلطة العليا المطلقة غير ملزم بأي التزام تجاه الشعب بناء على العقد الذي ليس طرفا فيه، لذلك لا يملك الشعب الحق في محاسبته أو التشكيك في قراراته بل عليه الامتثال الكامل لأوامره، إنه فوق الجميع غير خاضع لسلطة الأفراد ولا حتى للقوانين التي يضعها.

يدافع هوبز وفق هذا المنظور عن الحكم المطلق ويشرع للسيادة الكاملة بحيث يجعل الدولة كيانا مستحوذا على كل مفاصل المجتمع، نتحدث عن كيان اصطناعي قام لضبط والتحكم في الكيان الاجتماعي، ذلك هو شرط السلم والاستقرار الذي يبحث عنه الجميع، «ليس من حق المواطنين أن يثوروا على صاحب السيادة مهما كانت تصرفاته،

ومادام يملك القوة اللازمة لحمايتهم فسيظل الناس ملتزمين بطاعته، ومتى فقدها أو عجز عن توفير الغاية من وجوده لا يصبح حاكما لزوال الصفة السيادية عنه» [1]. (**بريهيه، 1987، ص 184**) شرطان إذن يضعهما هوبز أمام الحاكم للاستمرار في ممارسة السلطة وامتلاك الحق المطلق في الحكم هما: عدم وجود ضعف أو عجز في حماية الأفراد ثم عدم قيامه بأفعال تؤدي إلى فقدان الحياة وبالتالي انتفاء مبدأ المحافظة على الذات. (**عبدالفتاح، 1985، ص 384**)

تعمل الدولة أو الكومنولت عند هوبز على خلق نظام اجتماعي وسياسي جديد ينصهر فيه المجتمع وتذوب فيه كل الإرادات الفردية، ويصبح المجتمع المدني في نفس الوقت الوحدة السياسية الجامعة لكل مكونات الجماعة البشرية، المجتمع المدني مجتمع اصطناعي نشأ من خلال العقد ويمثل الحاكم (أو هيئة الحكام) صورته الشخصية، يدافع هوبز على أولوية هذا الكيان الاصطناعي السياسي ويمنحه السيادة المطلقة دون أن ينفي الوجود الفردي والحرية الشخصية، لكن في حدود الطاعة العمياء والامتثال الكامل للدولة، المجتمع المدني هو في نفس الوقت مجتمع تعاقدي يطرح كبديل للمجتمع الطبيعي الذي تنعدم فيه شروط التحضر والازدهار والرفاهية والاحترام الكامل للقانون، فالدولة والمجتمع المدني شيئان متطابقان قاما على أساس رغبة الأفراد في توفير حاجياتهم وضمان حقوقهم في ظل حياة آمنة ومستقرة.

ثانيا: جون لوك ومبدأ فصل السلط

يعتبر "**جون لوك**" أحد أهم منظري نظرية العقد الاجتماعي، وبقدر ما يتفق مع غيره من ممثلي هذه التوجه الفكري والسياسي في الخطوط العامة والملامح الكبرى فإنه ينحت في النظرية التعاقدية تصورا فريدا خاصا به، ولعل الخصوصية التي تميز مذهب جون لوك تتجلى أساسا في فكرة السيادة الجزئية الممنوحة للدولة بدل السيادة المطلقة التي دعا إليها توماس هوبز.

ولد الفيلسوف الإنجليزي جون لوك سنة 1632م بإنجلترا ، نشأ نشأة تطهرية وكان أبوه قد حارب في صف قوات البرلمان خلال الحرب الأهلية، على حين أن لوك نفسه قد انفصل بمضي الوقت عن طرفي النزاع معا نظرا إلى أن التسامح كان من أهم دعائم نظرية العامة، إلتحق سنة 1666م بمدرسة وستمنستر حيث كتب الأساس التقليدي في الآداب الكلاسيكية، ثم انتقل بعد سنوات الى أكسفورد حيث قضى السنوات الخمس عشر التالية أولا بوصفه طالبا ثم بوصفه معلما للفلسفة واللغة اليونانية (...)، لم تكن الكنيسة القائمة تبشر بالخير في نظر رجل يتسم بمثل هذه النظرة المتسامحة، لذلك قرر أخر الأمر أن يدرس الطب، أشهر مؤلفاته «دراسة في الفهم البشري»، «رسالة في التسامح»، «دراستين عن الحكم»، وفي سنة 1676م رحل إلى فرنسا وقضى ثلاثة سنوات، كما رحل إلى هولندا هربا سنة 1683م، عاد إلى إنجلترا سنة 1688م وتوفي سنة 1704م. (**راسل، 2009، ص 98/97**)

يتفق جون لوك مع باقي فلاسفة العقد الاجتماعي على أن البناء التعاقدي للمجتمع المدني يفرض وجود «الوضع الطبيعي للبشر» كحالة مبدئية لفهم ضرورة الاجتماع المدني والسياسي، بل إنه يرى أن هذا الأخير ما هو إلا تطور للحالة الطبيعية، وبخلاف هوبر فإن حالة الطبيعية سادت فيها مظاهر الحرية والسلام، لذلك تبقى هذه المظاهر باقية في الوضع الجديد. يشكل العقد اتفاق الناس للدخول في مجتمع واحد وصناعة كيان سياسي واحد: «لما كان البشر

[1]– إميل بريهيه " تاريخ الفلسفة "، الجزء الرابع ، رجع سابق ، ص : 184

أحرارا ومتساوين ومستقلين بالطبع، استحال تحويل أي إنسان عن هذا الوضع وإكراهه على الخضوع لسلطة إنسان أخر دون موافقته التي يعبر عنها بالاتفاق مع أقرانه على تأليف جماعة واحدة والانضمام إليها، كي يتسنى لهم أن يعيشوا معا عشية رضية أمنة مسالمة أو يستمتعوا بأموالهم ويأمنوا شر من ليس من أبنائها، ولأي عدد اتفق من الناس أن يفعلوا ذلك ما داموا لا يسيئون إلى حرية الآخرين قط، بل يدعونهم وشأنهم أحرارا كما كانوا في "الطور الطبيعي" وعندما تجتمع كلمة عدد من الناس على تأليف مثل هذه الجماعة أو الحكومة يصبحون من حينهم هيئة سياسية واحدة». **(لوك، 1959، ص 319)**

إذا كانت الحالة الأولى تتميز بالحرية والمساواة فما الدافع لنشوء الدولة؟ ولماذا سيتخلى الناس عن وضعهم الأصلي ما داموا يعيشون في رخاء وأمان؟

ترتبط فكرة جون لوك حول "العقد الاجتماعي" بفكرة أساسية هي فكرة الملكية حيث أن حماية الملكية والحفاظ على ممتلكات الناس تشكل بالنسبة لجون لوك أولى أولويات المجتمع السياسي التعاقدي، إن نشأة الدولة جاء بداعي صيانة الملكية وضمان تمتع كل فرد بممتلكاته وأغراضه، ففي الوضع الأول لم يكن الإنسان الطبيعي يتمتع بالحقوق الطبيعية إلا بشكل عابر فضلا عن غياب ثلاثة شروط ضرورية لحماية الملكية من التعديات المحتملة من الآخرين: قانون قائم ومحدد، قاض له كفاءة وغير متحيز وقوة إكراهية لتنفيذ حكم القاضي، وعليه ونظرا لعدم وجود هذه الشروط فإن حفظ الممتلكات لم يكن مضمونا، ومن جهة أخرى فإن كل فرد يتحيز لمصلحته الخاصة ويبدي اللامبالاة تجاه الآخرين، من أجل هذا يتخلى الأفراد عن وضع يفتقد لكثير من الأمن ولو كان وضعا حرا ليؤسسوا المجتمع المدني بموجب اتفاقيات خاصة. **(شوفالييه، 1985، ص 382)**

والملكية التي وجدت الدولة لحمايتها تتخذ عند لوك معنى واسعا فهي تشمل الحياة والحرية والأرض، ونظرا لكون المجتمع السياسي هو امتداد للحالة الطبيعية كما رأينا سابقا فإن هذا يترتب عليه أن الحقوق التي كان يتمتع بها الفرد في الحالة الأولى – وهي الحق في حفظ الذات وحفظ الذوات الأخرى والحق في معاقبة مرتكبي الجرائم التي يمنعها القانون الطبيعي – ستستمر في الحالة الثانية لكن بصيغتين مختلفتين حيث يبقى الحق في الحفاظ على الحياة في صورته الفردية حقا لكل فرد بينما يتخذ الحق الثاني – أي إنزال العقوبة – طابعا عموميا تتكفل به الدولة ويتنازل عنه كل فرد؛ يقول جون لوك في مؤلفه «في الحكومة المدنية»: «لكل واحد الحق الطبيعي في المحافظة على ملكيته – أي حياته وحريته وأرضه – ودفع عدوان الآخرين وأداهم أولا، والحكم في كل خرق لحقوقه الطبيعية وإنزال العقوبات التي يستحقها المجرم في اعتقاده –حتى عقوبة الموت منها– على الجرائم التي تستحق عنده مثل تلك العقوبة لفظاعتها ولكن يستحيل قيام مجتمع سياسي واستمراره ما لم يسند إليه وحده سلطة المحافظة على الملكية ومعاقبة كل من يسطو عليها». **(لوك، 1959، ص 188/187)**

تقوم النظرية السياسية لجون لوك على هذا التمييز بين الملكية من جهة وسلطة الدولة من جهة أخرى، فهو يحاول تأسيس المواطنة والانتماء للجماعات على الملكية الخاصة، فذلك كفيل بتحقيق السلم المنشود لأن العقلاء في نظره لن تكون لهم مصلحة في الفوضى —هذا هو جوهر الخلاف بينه وبين هوبز– فالدولة إذا كانت قوية ومستبدة كما يرى هوبز فإنها لا تستطيع أن توفر أساسا قويا كفاية للمجتمع المدني، «لم يكن الدافع وراء قيام الدولة السطوة

والاستبداد طالما أن غرضها الوحيد هو المحافظة على خيرات المدينة وتنميتها أي: الحياة، سلامة البدن وحمايته ضد الألم وامتلاك الأموال الخارجية مثل: الأرض، النفوذ، المنقولات ...». (**لوك، 1988، ص70**)

فالحرية الطبيعية تقوم على هذه الخيرات، لذلك نفهم تفسير جون لوك للعلاقة بين الملكية وضرورة حمايتها، فالملكية شرط ضروري للحياة الإنسانية وحيث أن الغاية النهائية من وجود المجتمع والدولة إنما تتجلى في حماية ممتلكات الأفراد وحقوقهم فإن نزع السلطة من الأفراد وتحويلها إلى هذه السلطة العامة أمر ضروري وضروريته تكمن في جعل الأفراد كائنات اجتماعية قادرة على التعايش فيما بينها دون حاجة إلى قوة إلزامية، «فعدم قدرة الناس على حماية حقوقهم الطبيعية على نحو ملائم يجعل المجتمع المدني أمرا ضروريا و لكن هذا المجتمع لم يتشكل بفعل سلطة قاهرة». (**اهرنبرغ، 2008، ص 173**)

يعطي لوك أهمية كبرى للمسالة الفردية بالمعنى الذي يشير إلى أولوية الفرد على الجماعة، فالبعد الليبرالي للعقد حاضر في متنه الفكري، وعليه نفهم العلاقة الجديدة التي تربط الشعب بالدولة، فالتنازل عن السلطة لا يلزم الشعب بأي التزام تجاه السلطة القائمة –على عكس هوبز– فالعقد لا يلزم الأفراد بالطاعة العمياء للإرادة العليا، وفي المقابل من اللازم للحاكم الوفاء بكل ما يلزمه به العقد، في هذا الإطار تنبني العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أساس «الوديعة» وليس «العقد» ، فالسلطة مجرد وديعة أي أمانة يسندها المجتمع المدني الناشئ عن الميثاق الأصلي للحكام بشرط (ضمني أو صريح) أن يمارسوها من أجل الخير العام، (**شوفالييه، 1985، ص 384**) الدولة ملزمة أمام المجتمع بخدمة الشأن العام أما المجتمع فليس له أي التزام تجاه الدولة لذلك يجوز للأفراد أن يسحبوا هذه الوديعة من الحكام إذا أخلوا بمهامهم ووظائفهم تجاههم.

نحن هنا بصدد سيادة يمارسها الشعب وهي سيادة مسترجعة من الحكام الذين منحوا هذا الحق أول الأمر، إرجاع السيادة للشعب محاولة لتأسيس نوع من الفصل بين السلط حيث ميز لوك بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لذلك يعتبر الكثير من الباحثين أن لوك هو أول من وضع أسس الديموقراطية الليبرالية بالمفهوم المعاصر، وهو بذلك أنجز تحولا ملموسا في النظرية السياسية الحديثة.

تنبع السلطتان التشريعية والتنفيذية من السلطة العليا التي يمارسها المجتمع المدني في سياق قيامه بوظائفه في الحفاظ على الملكية ومعاقبة المعتدين عليها، فالجماعة التي تصوغ القوانين الضامنة لحقوق الأفراد هي التي تعمل على «تعيين أفراد يتولون مهام السلطة وتنفيد القوانين، فيفصلون في الخلافات التي تنشا بين افراد هذا المجتمع سواء أكانت مطالبة بحق أو توقيعا لعقوبة»، (**لوك، 1959، ص 75**) إن مبدأ فصل السلط يكفل في نظر لوك توزيع السلطة في أيد متعددة ويحد من تسلط الحكومة وبذلك تتحقق الغاية من قيام الدولة أي جعل الفرد الذي تخلى عن حالة الطبيعة يعيش في سلام مع الآخرين متمتعا بممتلكاته وحريته.

ثالثا: إمانويل كانط والأساس الأخلاقي للدولة

تكمن أهمية الفيلسوف الألماني "إمانويل كانط" في الفلسفة السياسية في نقله المساءلة النقدية من مجال العقل وحدوده إلى مجال السياسة والتاريخ، وتتلخص نظريته السياسية في البحث عن الكيفيات التي تجعل الكائنات العاقلة تدبر بها وجودها المدني وتضمن من خلالها حرياتها وحقوقها العادلة.

ولد إمانويل كانط سنة 1724 م بمدينة كونجزبرغ الألمانية ولم يبارح بلدته طوال حياته، وقد احتفظ منذ نشأته بجانب من الورع كان له تأثير على كتاباته وأسلوب حياته، في المسائل السياسية كان ليبراليا كأحسن ما يكون المفكر في عصر التنوير وقد رحب بالثورة الفرنسية وأيد مبادئها الجمهورية من أهم أعماله الفلسفية: "نقد العقل الخالص" "نقد العقل العملي" "نقد ملكة الحكم"، وفي مجال الحق والسياسة "أسس ميتافيزيقا الأخلا " و"مشروع السلام العالمي". **(راسل، 2009، ص 137)**

شهد عصر كانط تغيرا هاما في المفاهيم السياسية المرتبطة بالدولة والمجتمع وساهم الاقتصاديون الليبراليون كآدم سميث في الكشف عن المعايير الاقتصادية التي بات يقوم عليها المجتمع المدني، لقد أدى نمو الأسواق والعمل وكثرة السلع إلى وضع المصلحة الفردية في صميم الممارسة السياسية، فكانت النظرية الليبرالية التي تجلت بفصل السوق عن توجيه ومراقبة الدولة وإقرار المصلحة قوة مكونة للمجتمع المدني، بداية لنشوء الرأسمالية على أنقاض النظام الإقطاعي، «إن المجتمع المدني وهو مملكة المصلحة الذاتية للحرية والإنتاج والتبادل قادر على أن يصحح ذاته آليا شريطة عدم تدخل السلطات السياسية، لقد فصلت الدولة لدى سميث أخيرا عن المجتمع المدني، وهذا هو التعبير النظري عن انهيار النظام الإقطاعي ومجيء الرأسمالية»، **(اهرنبرغ، 2008، ص 206)**

إن تبعات هذا الفصل وبروز إشكاليات جديدة بتفكك الاقتصاديات الطبيعية تحت وطأة تنامي المصالح الجزئية وانهيار النزعات الكلية لصالح النزعات الفردية، جعل العديد من المفكرين يفكرون بإعادة صياغة المضمون الأخلاقي للنزعة الكلية وربط المجتمع المدني بكيان الدولة الممثلة لهذه النزعة الكلية؛ بناء على هذا سيحاول كانط أن يدرج العقل في الفعل الأخلاقي ويؤسس العلاقة بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي على فكرة الحق والقانون ينتظم في إطارها الصالح العام مع المصالح الخاصة، «ينتمي الموجود العاقل إلى مملكة الغايات من حيث أنه عضو فيها عندما يفرض قوانين كلية عليها ويخضع لهذه القوانين أيضا، إنه ينتمي إليها من حيث أنه حاكم بمعنى أنه عندما يفرض قوانين فإنه لا يخضع لإرادة تجريبية... في مملكة الغايات لا يتحدث الواجب إلى الحاكم وإنما يتحدث إلى كل عضو وإلى الجميع بنفس الدرجة»، **(كروبسي و ليو شتراوس ، 2005، ص 180)**

ينطوي تصور كانط للدولة على فكرة الحرية كما صاغها فلاسفة العقد الاجتماعي عندما ربطوا بين قيام الدولة وتحقيق الحرية المدنية، فخروج الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع كان بهدف الحفاظ على الحرية في ظل وضعية قانونية مفروضة ومحمية من السلطة السياسية، فالحرية المدنية عند روسو مثلا هي الخضوع الإرادي لسلطة الدولة كإرادة عامة ديمقراطية؛ بوحي من هذه الأفكار نظر كانط إلى الدولة كأداة لتجسيد الحق السياسي العمومي، بوصفه مبدأ فطريا أصيلا في الإنسان، هكذا نجد أن نظام الدولة ينطوي على مبادئ أساسية، «حرية أعضاء المجتمع باعتبارهم أناسا، خضوع الجميع لقانون واحد مشترك باعتبارهم ذواتا ثم المساواة بين الجميع باعتبارهم مواطنين»، **(كانط، 1985، ص 40)** وهي المبادئ الضرورية لتحقيق دولة الحق والحرية في مقابل دولة الاستبداد، يؤكد كانط على أهمية تأسيس النظام الجمهوري بوصفه النقيض الوحيد لأشكال الحكم غير العادلة الأخرى بما فيها الحكم الديمقراطي «لان الديمقراطية تقيم سلطة تنفيذية حيث يقرر الجميع على واحد بل ضد واحد، لهذا السبب لا تكون إرادة الجميع هي إرادة الجميع حقا، الأمر الذي يجعل الإرادة العامة متناقضة مع نفسها ومع الحرية »، **(كانط، 1985، ص44)**

يرى كانط أن دولة القانون والحق لا يمكن لأحد فيها أن يستحوذ على السلطة ولا أن يفرض على المجتمع وجهة نظر خاصة، فالمستبد يضع القوانين ويفسرها حسب أهوائه ومصالحه ولا يراعي مصالح الأفراد داخل الجماعة السياسية، دولة الحق تقوم على نظام تمثيلي برلماني يكون فيه للشعب القدرة على انتخاب ممثليه الموكول لهم اتخاذ القرارات العامة وبالتالي توافق الدولة التمثيلية الحرية وتجسد السلام الدائم.

إن الجمهورية القائمة على الفصل بين السلط هي الضمان للحق وللحرية وهي القادرة على خلق التوازن بين النظام والحرية بحيث تضمن مصالح الأفراد والمجتمع دون إخلال بالاستقرار والسلم حيث السيادة العليا للقانون وليس للأشخاص، تقوم دولة الحق في تصور كانط على فكرة الدستور الجمهوري، فمرجعية الحق المدني هي الدستور، فهو الخلفية القانونية لكل الحقوق، والدستور الجمهوري هو الدستور المدني المؤسس على مبادئ الحرية والمساواة والمواطنة، يقول كانط: «الدستور الجمهوري يمتاز بكونه يتيح لنا الأمل في السلام الدائم علاوة على وضوح أصله كتعبير صادق عن فكرة الحق»، (**كانط، 1985، ص 42**) تقابل الحالة المدنية في نظرية العقد الاجتماعي الحالة القانونية لدى كانط وهي الحالة التي يكون فيها الفرد حرا ومستقلا ومتساويا مع الآخرين.

لا ينفصل الحق عن الدولة وهما مفهومان متلازمان، فالحق يجعل العلاقات الأساسية المشتركة ممكنة التحقق والدولة هي القوة التي توحد الأشخاص رغم تعارض مصالحهم بواسطة القوانين وبما أن هذه القوانين مستمدة مما هو أخلاقي ترتب عن ذلك إلزاميتها وهو إلزام إرادي وحر حسب كانط، «إن كل إنسان لا بد أن يسلم بأن قانونا يراد له أن يكون قانونا أخلاقيا أعني قاعدة إلزام لا بد أن يحمل طابع الضرورة المطلقة»، (**كانط، 1980، ص 73**) يتخذ القانون الأخلاقي من حيث هو واجب أخلاقي صيغة الآمر المطلق القطعي ويتحتم على الكائن العاقل الاحترام الكلي للقانون، إحترام القانون هو في ذاته احترام للإنسانية بوصفها غايات، «إفعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك بوصفها دائما وفي الوقت نفسه غاية في ذاتها ولا تعاملها أبدا كما لو كانت وسيلة»، (**كانط، 1980، ص 73**) إنها القاعدة العامة التي تجعل كل شخص يسلك وهو يدرك انتماءه للجنس البشري ككل وتحمله لمسؤولياته عنه، فإدراك المرء أنه يعيش في مجتمع مدني للناس فيه غاياتهم المشروعة الجديرة بالاحترام بوصفها حقوقا يجعله كائنا مشرعا للواجبات الأخلاقية، يحتاج تنظيم المجتمع في المنظور الكانطي إلى هذا الأساس الأخلاقي بدل الانطلاق من معايير السوق كما راج عند ممثلي الاقتصاد السياسي، لذلك «كان المجتمع المدني لدى كانط مجتمعا خلقيا يقتضي من الناس المستقلين ذاتيا إخضاع أفعالهم للمعايير الكلية ل "الفريضة المنطقية"»، (**اهرنبرغ، 2008، ص222**) تدل الفريضة المنطقية لدى العديد من دارسي كانط على مجموعة إجراءات تسمح بمعالجة إحساساتنا بناء على العقل.

تسعى دولة القانون التي نظر لها كانط إلى منح الناس فرص اتخاذ قراراتهم بحرية داخل فضاء عام محمي من السلطة السياسية، فالمجتمع المدني المنظم بواسطة القانون والحريات المدنية إنما يعبر عن قدرة المواطنين على العيش ضمن المبادئ الأخلاقية بشكل متساو، يشكل الفضاء العمومي المجال الذي تتم فيه المناقشة الحرة حول القضايا العامة وهذا المجال هو الذي يمنح المشروعية للقوانين التي يلتزم بها الأفراد برضا تام أي أن العمومية شرط قيام دولة الحق والقانون، العمومية التي لا تعني شيئا آخرا غير الاستعمال العمومي للعقل واللجوء إلى النقد في الحوارات

والنقاشات العامة، «لقد اعتبر كانط الفكر النقدي والمستقل سلاحا مهما بوجه الدوغما والسلطوية وأما العلنية العامة والحقوق فينقذان العقل من التجربة ويتيحان له العمل من أجل التطور الخلقي»، (**اهرنبرغ، 2008، ص 224**) هكذا تبرز العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال حضور السلطة السياسية في الفضاء العام ليس بقصد الهيمنة عليه أو إخضاعه، بل العمل على ضمان احترام القوانين وحماية الحقوق، فالدولة المدنية في تصور كانط تتكفل بوضع القوانين والتشريعات الإكراهية في نطاق يسمح للأفراد كأعضاء في الدولة القانونية بالتعايش انطلاقا من مبدآ المساواة، وجوهر دولة القانون هو العدالة من حيث هي تشريع حر للمواطنين بوصفهم غايات أخلاقية، تتأسس دولة الحق والقانون على المبادئ القبلية التالية:

- الحرية لكل عضو في المجتمع بوصفه كائنا انسانيا؛
- مساواة كل فرد مع الآخرين بوصفه واحدا من الرعايا؛
- استقلالية كل عضو في الكومنويلث بوصفه مواطنا؛

هذه المبادئ الثلاثة أي الحرية والمساواة والاستقلالية تجعل المواطنين أعضاء في هيئة تشريعية في عالم من الغايات الممكنة، هذا كله يكون المجتمع بوصفه جمهورية تنتظم حول احترام الحرية، المساواة والاستقلالية، إن المجتمع المدني عند كانط يستلزم وجود ميدان عام ليبرالي للتوفيق بين الفردية والكلية وبين التناحر والانتماء عبر مؤسسات جمهورية يحكمها القانون، (**اهرنبرغ، 2008، ص 229/228**) إن مساهمة كانط في نظريات المجتمع المدني تتجلى في تصوره الحياة العامة في علاقة مع الغايات الأخلاقية، فالمجتمع المدني يمثل تنظيما للإنسانية في عالم من الغايات الممكنة ويوفر للناس إمكانية تحقيق غاياتهم من خلال الالتزام بالواجبات الأخلاقية، يصدر تصور كانط عن الرغبة في إيلاء البعد الأخلاقي كامل تجليه في الوقت الذي بدأت فيه التصورات الاقتصادية تربط بين الاقتصاد وشكل القاعدة المهيمنة في تفسير الدولة، إن حاجة الإنسان إلى الدولة هي في الجوهر حاجة إلى الحرية وإلى المجتمع المدني فلا حرية من دون قانون ولا مجتمع من دون دولة ولا سلام من دون إكراه، لقد اقترن التزام كانط بالاستقلالية الأخلاقية الفردية بالتزام مماثل بالدولة والقانون، فالنظام الملكي الدستوري الذي دافع عنه يحمي المجتمع المدني من الاستبداد وفي نفس الوقت من الديمقراطية على حد السواء، إن دولة الحق هي الدولة التي يتم فيها التوفيق بين الحريات المدنية من جهة والسلطة السياسية التي تطبق القانون بشكل كلي من جهة أخرى، أي نوع من التوفيق بين الأخلاق والسياسة.

رابعا: فريدريك هيغل ومفهوم دولة العقل

يشكل حضور هيغل في الفلسفة السياسية الحديثة تحولا لافتا في مفهوم الدولة، فقد وضع أسس نظريته السياسية في معرض تناوله للإشكالات التي أفرزها الواقع السياسي والاجتماعي لعصره معتبرا أن الدولة في جوهرها مطابقة لنظام العقل مما يجعلها فكرة عقلية متعالية أكثر منها جهازا للمؤسسات والقوانين.

ولد فريدريك هيغل سنة 1770م بشتوتغارت بألمانيا، ودرس في توبنجن، إشتغل بالتدريس قبل أن ينضم إلى شلنج في أثينا سنه 1801م، ألف عدة كتب أهمها "فينومينولوجيا الروح" سنه 1806م و"علم المنطق" و"موسوعة العلوم الفلسفية"، كان شديد الإعجاب ببروسيا فأصبحت فلسفته هي التعاليم الرسمية للدولة، وتوفي سنة 1831م، (**راسل، 2009، ص 152**) ينطلق هيغل في تصوره للدولة من توجيه النقد للنظرية التعاقدية ولتصوراتها للعلاقة بين

المجتمع السياسي والمجتمع المدني ودور الدولة، حيث «أضفى قيمة عالية على الدولة القومية ، فالدولة بدلا من الفرد أو أي تجمع آخر من الأفراد كانت في تفسير هيغل للتاريخ هي التي تشكل الوحدة الكاملة»، (**سباين، د س، ص 113**) ينظر هيغل إلى الدولة المستقلة عن المجتمع كتجسيد للحرية وللعدل في الواقع الإنساني بوصفها صورة "الكلي"، فهي اللحظة الأعلى للحياة الروحية وهي مجال التحقق الموضوعي للوعي كمحرك للتاريخ، نحن نعلم أن الوعي يعرف في سياق التطور الجدلي للتاريخ ثلاث مستويات يتطور عبرها من الروح الذاتي المرتبط بالفرد إلى الروح الموضوعي كما يتجلى في العلاقات الإنسانية ليصل في الأخير إلى الروح المطلق الذي يجد تعبيره في الفن والفلسفة والدين؛ تظهر لنا المرحلة الثانية طبيعة التصور الهيغلي لعلاقة الدولة بالمجتمع، وبخلاف التصور التعاقدي يجعل مبدأ التمايز المبدأ الأساسي المميز لهذه العلاقة، فالمجتمع المدني في نظره يشكل حلقة وسطى بين الأسرة والدولة وهو مرحلة تطورية تالية للحظة الأسرة ومؤسسة للحظة الدولة «إن الإستعمال الهيغلي لمفهوم المجتمع المدني لا يمكن فصله عن الإطار الموسع الذي عرضه في مبادئ فلسفة الحق، فالمجتمع المدني عنده هو لحظة في فكرة الدولة بالمعنى العام، بمعنى أن هيغل نظر إلى الدولة من الجهة العامة وعدها ثلاث لحظات: لحظة أولى تتمثل في الأسرة ولحظة ثانية تتمثل في المجتمع المدني ولحظة ثالثة تتمثل في الدولة بمعناها الضيق المتعارف عليه»، (**الحداد، 2000، ص 25**) إن العائلة هي التحقق الأول للروح الإجتماعي تنشأ عبر مؤسسة الزواج، دورها إضفاء طابع روحي على العلاقة الطبيعية بين الزوجين وتتوج هذه العلاقة بإنجاب الأطفال وتربيتهم أخلاقيا، أما المجتمع المدني فهو المرحلة التالية لتحقق الروح والحرية ويبرز المجتمع المدني بانفصال الأفراد عن الأسرة ودخولهم في علاقات اقتصادية تنافسية، هكذا يسود في الحياة الاجتماعية نسق قائم على الحاجات والمصالح المتبادلة والحق في الملكية، أما آخر مراحل التطور الروحي للحياة الإنسانية فتتجلى في الدولة من حيث هي "الكلي" الذي يحققه الأفراد في غفلة منهم، فالفرد في سعيه الدؤوب لتلبية مصالحه الخاصة الجزئية إنما يعمل في نفس الوقت على تحقيق المصلحة العامة، فالمجتمع المدني في نظر هيغل ليس إلا مجالا يتدرب فيه الفرد ويتربى على الكلي، (**هيغل، 2007، ص 140**) جوهر النظرية السياسية الهيغلية ينطوي على التمييز بين مجال الدولة ومجال المجتمع المدني، فهيغل يجعل الدولة فوق المجتمع ويمنحها مكانه رفيعة وسيادة كلية دون أن تكون مطلقة لأن الشعب جزء مادي من قوة الدولة، فالدولة نظام صارم يحد من التأثيرات السلبية للتعارضات بين مصالح الأفراد وتباينها وللأنانية المسيطرة على نفوسهم، «إن التنظيم الواعي للصراعات الإجتماعية بواسطة قوة تعلو على تعارض المصالح الخاصة و تحافظ مع ذلك عليها كلها هو وحده الكفيل بتحويل ذلك المجموع الكلي الفوضوي للأفراد إلى مجتمع قائم على أسس عاقلة، والوسيلة التي تحقق هذا التحول هي حكم القوانين»، (**ماركوز، 1970، ص 186/187**) تمثل الدولة الدائرة الأشمل لتحقيق التكامل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة في إطار الكلية، لذلك فدائرة المجتمع المدني محكومة بأن تقودنا إلى الدولة، فالمجتمع المدني عاجز عن إقامة العقل والحرية من تلقاء ذاته، أما الدولة في نظر هيغل فهي الإطار الأنسب لمثل هذا الأمر، الدولة الهيغلية هي الضامنة للحياة وللملكية ولا يقوم كيان الدولة على فكرة التعاقد كما ذهب إلى ذلك رواد نظرية العقد الاجتماعي كتوماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو... بل على أساس كلي إنساني إذ مهمتها هي تحقيق الحرية العامة والخاصة «لا تقوم الدولة على أساس العقد لأن العقد يفترض مقدما العشوائية ومن الخطأ أن نذهب إلى أن تأسيس الدولة هو شيء يعتمد على حق الاختيار لجميع أعضائها

والأدنى إلى الصواب أن نقول بأنه من الضروري ضرورة مطلقة لكل فرد أن يكون مواطنا»، (**هيغل، 2007، ص291**) من هذا المنطلق ليس غاية الدولة تنظيم شؤون الناس أو تلبية حاجاتهم وتحقيق مصالحهم ولا حتى السهر على تطبيق القوانين وأداء الواجبات فهذه الأمور وغيرها من اختصاصات ووظائف المجتمع المدني، إنها ليست وسيلة بل هي غاية، إنها المثل الأعلى العقلي في التطور والعنصر الروحي الحقيقي في الحضارة وبالتالي فهي تعمد إلى خلق مجتمع مدني لتحقيق أهدافها الخاصة، إنها العقل بصورة مطلقة والألوهية التي تعرف وتريد ذاتها والكائن الضروري والخالد، (**سباين، ص 151**) من هنا كانت مصالح الدولة هي المصالح الجوهرية الحقيقية، ومصلحة الفرد مندمجة ومنصهرة في إطارها والتضحية بمصلحته من أجلها هي الغاية الأسمى ووجوده الحقيقي لا يكتمل إلا في وحدته مع "الكلي" و"الموضوعي" الذي تجسده الدولة، فالخضوع للدولة لا يعتبر فقدانا للحرية بل العكس لا معنى للحرية إلا في إطار قوانين الدولة وتقاليدها.

بالنسبة للمجتمع المدني فإن هيغل يربط ظهوره بتفكك الأسرة ووجود شخصيات متعددة مرتبطة ببعضها البعض بوصفهم ذواتا اجتماعية مستقلة، كل ذات تدخل في علاقات مع الآخرين وتنظر إليهم كوسائل لتحقيق مصالحها الخاصة، فكل واحد في المجتمع المدني يصبح معتمدا كليا على الآخرين وهو اعتماد متبادل يدخل الأفراد في شركات اجتماعية واقتصادية وسياسية وهي شراكات ضرورية لاستمرارية المجتمع، وتشكل الملكية الخاصة جوهر هذه الشراكات، إن نشأة المجتمع المدني يمر عبر ثلاثة مراحل أساسية: نظام الحاجات حيث يتجه كل واحد لإشباع حاجاته الشخصية في تبادلاته مع الآخرين، ثم الهيئة القضائية كاعتراف بقوة القوانين الملزمة للحق وأخيرا الشرطة والنقابات التي تتكفل بحماية وضمان رفاهية الفرد وملكيته في مواجهة عوامل خارجية قد تحلق به الضرر.

يحدد تصور هيغل المجتمع المدني من حيث أنه مجتمع متصل باقتصاد السوق ومحكوم بإشباع الحاجات، وعندما يتعلق الأمر بالحرية والعدالة فإن الإشكالية التي تصدر عن هيغل تتمحور حول إمكانية أن يوفق هذا المجتمع المحدود بحدود حاجات افراده في تجسيد الحرية وتثبيت العدالة، ما يلزم عنه أن يربط الفرد مصلحته الخاصة الجزئية بالمصلحة الكلية والتفكير في السلطة المهيمنة الرادعة لإدارة العدالة وإقامة الاتفاق بين الجزئي والكلي.

(الحداد، 2000، ص 28)

إن الدولة الهيغلية في علاقتها بالمجتمع المدني تمارس سلطاتها التنظيمية وفق قوانين عقلية تسمح لها بالسيادة والتحكم النسبي واحتكار الجوانب الأخلاقية للمجتمع «دولة هيغل هي ما كان عليها ان تحقق درجة عالية من الكفاءة الإدارية الداخلية وكان على نظامها القضائي بصفة خاصة أن يوفر الأسس لحقوق الملكية وحقوق الفرد التي اعتبرها هيغل لا غنى عنها لوظائف المجتمع المدني الاقتصادي»، (**سباين، ص 154**) وكما يؤسس هيغل دولته على العقل فإنه يربطها بالأخلاق الموضوعية من حيث هي أخلاق اجتماعية تحقق التكامل بين الجزئي والكلي، إن انتقال الحياة الأخلاقية من المجتمع المدني إلى الدولة يعكسه الانتقال من الأخلاق الذاتية كمنظومة قيم تعكس حرية الفرد إلى الأخلاق الموضوعية كتمثيل عياني واقعي لحرية الفرد في إطار المبدأ العام، هكذا تتأسس الدولة الحديثة على ثلاثة عناصر: القوانين العقلية، الحكومة والعاطفة أو الأخلاق الاجتماعية.

دولة العقل التي عبر عنها هيغل هي التركيب الأخلاقي للمرحلة الكلية التي تمثلها الأسرة مع المرحلة الجزئية وليدة المجتمع المدني بأفراده المستقلين، يقول فريدريك هيغل: «الدولة هي الفكرة الأخلاقية الموضوعية إذ تتحقق، هي الروح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى واضحة لذاتها، تعرف ذاتها وتفكر بذاتها وتنجز ما تعرف لأنها تعرفه».
(**العروي، 2006، ص 25**)

. خاتمة

ما يمكن استخلاصه مما تم عرضه سابقا هو كون فلاسفة الحق الطبيعي خاصة توماس هوبز وجون لوك، صاغوا نظرية حول الدولة والمجتمع جاءت "كبديل سياسي ونظري لنظرية "الحق الإلهي للملوك" التي سادت خلال القرن 17م في عدد من دول وممالك أوروبا، لقد نظرت النظرية التعاقدية للمجتمع من زاوية عقلانية دنيوية ولم تنطلق من أي تصور لاهوتي مقدس، وعملت على إبعاد أي دور للكنيسة في الممارسة السياسية ورفض أي ربط بين الدين والحكم كما جعلت من الدولة كيانا بشريا واقعيا يتأسس على العلاقات الإنسانية بين البشر، ولا يعبر عن المملكة السماوية أو يجسدها على الأرض، وقامت أيضا النظرية التعاقدية على فكرة الفرد وجعلته في صميم الفعل السياسي وأعطته الأولوية، فكيان الفرد سابق على كيان الجماعة ودور المجتمع المدني إنما هو خدمة الأفراد وتحقيق مصالحهم وضمان حرياتهم،

ومع عصر الأنوار وسيادة قيم الحرية والعقلانية والمثل الإنسانية والأخلاقية سيعمد مفكرو القرن الثامن عشر خاصة امانويل كانط إلى بناء النظرية السياسية على الدعامة الأخلاقية، فحضور مفهوم الحق في الدولة يحقق الانسجام بين الأخلاق بوصفها ما ينبغي أن يكون وبين السياسة أي ماهو كائن.

خلال القرن التاسع عشر سيظهر اتجاه جديد بتصور مغاير لمفهوم الدولة، ويشكل هيغل أبرز من رأى في الدولة كيانا منفصلا عن المجتمع المدني منتقدا بذلك الخلط الذي تم سابقا بينهما، فالدولة عنده إحدى منجزات العقل، ولا وجود للإرادة الفردية لأن الدولة تعبر عن روح الجماعة والإرادة العامة وما الفرد إلا عضو في الإرادة العامة التي تعمل بذاتها ولذاتها، الدولة هي الإرادة الشاملة و بالتالي فإن العقل معيار محدد لشكل الدولة.

. قائمة المراجع:

1. إهرنبرغ جون (2008)، "**المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة** "، ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
2. بدوي محمد (1965)، "**أصول علم السياسة**"، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 2،
3. بريهيه إميل(1987)، "**تاريخ الفلسفة**"، الجزء الرابع، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت.
4. الحداد مصطفى (2000)، "**المجتمع المدني، الدولة والديمقراطية عند هيغل**"، مجلة دفاتر الشمال، العدد الرابع،
5. راسل برتراند (2009)، "**حكمة الغرب**" ، ترجمة فؤاد زكرياء ، عالم المعرفة العدد 365.
6. سباين جورج (د ت)، " **تطور الفكر السياسي** " ، الجزء الرابع، ترجمة عي ابراهيم السيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة،
7. شوفالييه ج.ج. (1985)، "**تاريخ الفكر السياسي**"، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1،
8. عبد الفتاح إمام (1985)، "**توماس هوبز، فيلسوف العقلانية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1،

9. العروي عبد الله (2007)، " **مفهوم الدولة** " ،المركز الثقافي العربي، ط 8،
10. كانط إمانويل (1980)، "**تأسيس ميتافزيقا الأخلاق**"، ترجمة عبد الغفار مكاوي ،الهيئة المصرية للكتاب، ط2،
11. كانط إمانويل (1985)، " **نحو السلام الدائم** " ،ترجمة نبيل خوري ،دار صادر، بيروت، ط 1،
12. لوك جون (1959)، "**في الحكم المدني**" ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت،
13. لوك جون (1988)، "**رسالة في التسامح**" ترجمة عبد الرحمن بدوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت،
14. ليو شتراوس ليو وكروبسي جوزيف (2005)، "**تاريخ الفلسفة السياسي** "، الجزء الثاني، ترجمة محمود سيد احم ، المجلس الأعلى للثقافة،
15. ماركوز (1970)، "**العقل والثورة: هيغل ونشأة النظرية الإجتماعية**" ، ترجمة فؤاد زكرياء ، الهيئة المصرية العامة للتأليف،
16. هيغل فردريك (2007)، "**أصول فلسفة الحق**"، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلد 1، دار التنوير بيروت ط 3،
17-Hobbes Thomas (1982), ″ Le citoyen ″ ,Tr, Samuel Sorbière, Garnier Flammarion, Paris.
18-Hobbes Thomas (1971),″ le leviathan ″ , chap 14 ,trad :F Tricaud, Sirey